



دعت فرنسا وألمانيا إلى تسريع الاتفاق في مجلس الأمن على مشروع قرار عربي غربي يدعو لمرحلة انتقالية بسوريا، لكنه يواجه تحفظا روسيا، بينما علقت الجامعة العربية عمل المراقبين، وهو قرار عدته دمشق محاولة لتجسيد التدخل الخارجي.

ودعا وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله الدول التي لم تجهر بانتقادها للعنف المتصاعد في سوريا إلى فعل ذلك، في إشارة إلى روسيا والصين، فيما طلبت فرنسا اتفاقا سريعا في مجلس الأمن على مشروع قرار نشر الجمعة في نيويورك باسم المجموعة العربية.

وتحدثت الخارجية الفرنسية عن رسالة تناولت الأزمة السورية بعثها وزير الخارجية آلان جوبيه إلى نظيره الروسي سيرغي لافروف، الذي تعارض بلاده حتى الآن فرض عقوبات على نظام بشار الأسد أو التهديد باستخدام القوة.

خطوط حمراء

ويدرس مجلس الأمن في جلسات مغلقة مشروع قرار عربيا غريبا يدعم عقوبات الجامعة العربية دون الدعوة لإجراءات عقابية.

وتطالب الوثيقة الرئيس السوري بنقل سلطاته إلى نائبه، بحيث يفوض تفويضا كاملا للتعاون مع حكومة وحدة وطنية تعمل على تنظيم انتخابات حرة.

كما يدعو دمشق للتعاون مع المراقبين والجهات الإقليمية والدولية التي تحقق في الانتهاكات، التي خلفت حسب الأمم المتحدة أكثر من 5400 قتيل في عشرة أشهر.

لكن السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قال إن بعض أجزاء النص - الذي وزعه المغرب العضو الجديد في المجلس - غير مقبولة، وإن تحدث عن استعداد موسكو "للتواصل" بشأنه، وبشأن "أي مقترحات بناءة".

وقال إنه يختلف مع الجامعة في محاولتها "فرض حل خارجي" ورفض فكرة حظر السلاح أو التهديد باستخدام القوة، داعياً للتركيز على فتح حوار سياسي.

ورغم حديثه عن وجود خطوط حمراء بالنسبة لروسيا فإن تشوركين لم يهدد باستخدام الفيتو.

وتحدث أحمد بن حلي مساعد الأمين العام للجامعة عن مكالمة الجمعة بين الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي ولافروف بحثت الأزمة السورية.

ويطير العربي اليوم الأحد برفقة رئيس وزراء قطر وزير خارجيتها حمد بن جاسم آل ثاني إلى نيويورك لعرض المبادرة العربية رسمياً على مجلس الأمن.

عمل المراقبين

وقبل ذلك أعلن العربي تعليق عمل المراقبين لأن نظام الأسد "لجأ إلى تصعيد الخيار العسكري خارقاً تماماً كل التزاماته".

وقال إن ضحايا الحملات العسكرية مدنيون، مكذباً ضمناً رواية النظام السوري الذي يقول إنه يحارب جماعات إرهابية. وقال مسؤول عربي إن من المتوقع اجتماع وزراء الخارجية العرب خلال بضعة أيام لبحث إمكانية إنهاء مهمة المراقبين، الذين تقلص عددهم بعد سحب مجلس التعاون الخليجي بعثته.

وقال بن حلي إن تعليق عمل المراقبين "فرضته الأحداث"، والخشية على حياتهم، لكنه ألمح إلى احتمال أن يستأنفوا عملهم، حين تحدث عن خريطة جديدة للمواقع التي سيزورونها، وحين قال إن مائة منهم سيبقون في دمشق ريثما تقوم مهمتهم. والأحد أيضاً يتوجه وفد من المجلس الوطني السوري إلى نيويورك يقوده رئيس هذه الهيئة المعارضة برهان غليون، لحث مجلس الأمن على توفير حماية دولية للمدنيين، حسب ما ذكر عضو مكتبه التنفيذي سمير نشار في إسطنبول.

وقد اعتبرت دمشق تعليق عمل المراقبين محاولة للتأثير على مجلس الأمن وتكثيف الضغط من أجل تدخل خارجي.

وفي لقاء مع أسرقتلى أجهزة الأمن أكد وزير الداخلية السوري محمد الشعار العزم على "تطهير التراب السوري من رجس المارقين والخارجين على القانون".